

الرباط في 24 نونبر 2016

حصيلة عملية تصريحات المغاربة المقيمين بالخارج الذين قاموا بتحويل إقامتهم الجبائية إلى المغرب (القانون رقم 14-63)

انتهت في 19 أكتوبر 2016 الفترة الإنتقالية التي تم إقرارها من طرف القانون رقم 14-63 و التي مكنت المغاربة المقيمين بالخارج الذين قاموا بتحويل إقامتهم الجبائية إلى المغرب قبل 19 أكتوبر 2015، من التصريح لمكتب الصرف بممتلكاتهم و موجوداتهم المنشأة بالخارج. بإنهاء هذه الفترة الانتقالية، وصل مجموع المبالغ المصرح بها 3,51 مليار درهم و بلغ عدد التصريحات 1505 تصريحا.

وتتوزع المبالغ المصرح بها على الشكل التالي:

1,433 مليار درهم (40,83%)	- الأملاك العقارية:
1,33 مليار درهم (37,87%)	- الأصول المالية:
747 مليون درهم (21,29%)	- الودائع النقدية :
195 328 درهم (0,01%)	- الملكية الفكرية و الثقافية و الفنية:

تشكل نسبة التصريحات التي تم إيداعها لدى مكتب الصرف عبر الوكالات البنكية أو عن طريق وكيل ينوب عن المصرح 39% من مجموع التصريحات. ووصلت نسبة التصريحات الإلكترونية 34%. أما التصريحات التي تم إيداعها مباشرة لدى مكتب الصرف فتمثل 27%.

ويذكر مكتب الصرف، في الأخير، أنه طبقا لمقتضيات القانون رقم 14-63، يتعين على المغاربة المقيمين بالخارج الذين قاموا بتحويل مقر إقامتهم الجبائية إلى المغرب بعد تاريخ 19 أكتوبر 2015، التصريح لمكتب الصرف بممتلكاتهم و موجوداتهم المنشأة بالخارج في أجل لا يتعدى سنة ابتداء من تاريخ تحويل الإقامة، وذلك من أجل الاستفادة من الامتيازات التي يمنحها القانون السالف الذكر للمصرحين.